

## الجلسات: الحالة في تشاد والسودان

| الجلسة وتاريخها               | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات           | المتكلمون  | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|-------------------------------|--------------|------------|-------------------|--|---|
| ٦٠٢٩                          |              |            | المادة ٣٧         | جميع أعضاء<br>المجلس وجميع<br>المدعوين                                     |   |
| ٣ كانون الأول/<br>ديسمبر ٢٠٠٨ |              |            | تشاد<br>المادة ٣٩ | وكيل الأمين العام<br>للشؤون الإنسانية<br>ومنسق الإغاثة في<br>حالات الطوارئ |   |

## ١٥ - توطيد السلام في غرب أفريقيا

### عرض عام

الجذرية للتراعات في عدد من بلدان غرب أفريقيا لا يزال يتعين معالجتها بصورة فعالة ودائمة، على الرغم من إحراز تقدم كبير في توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وأشار مركزا على بعض الشواغل المحددة في المنطقة إلى ارتفاع أسعار الأغذية على صعيد العالم وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والانقلابين العسكريين في موريتانيا وغينيا؛ وهشاشة الوضع في شريط منطقة الساحل. وقال أيضا إنه يجب النظر إلى إصلاح القطاع الأمني بوصفه عنصرا رئيسياً في أي استراتيجية لبناء السلام، مع اضطلاع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رائد بالدعم الكامل من الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تحدثت عن المبادرات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ودوره المحوري في تعزيز اتباع النهج دون الإقليمية المتسقة إزاء السلام والأمن، ومعالجة المسائل التي أبرزها، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقادة غرب أفريقيا. وفي الختام، أشار إلى الدعم الذي قدمته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعملية تعيين وترسيم الحدود على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وتحقيقاً لهذه الغاية، قال إنه في أعقاب نقل السلطة في شبه جزيرة

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس أربع جلسات بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، واعتمد بيانين رئاسيين. وركز المجلس على التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تأثير الاتجار بالمخدرات، والتحديات التي تواجه الحوكمة، فضلاً عن الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في التصدي لهذه المسائل. واستمع إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإحاطة قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩:

### إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام

في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام عرض فيها تقرير الأمين العام<sup>(٢٠٩)</sup> الذي يركز على التطورات الشاملة والعابرة للحدود في غرب أفريقيا. وأشار إلى أن الكثير من الأسباب

(٢٠٩) S/2009/39.

الحالة ستظل مضطربة ما لم تتم معالجة ظروف الضعف الكامنة في المنطقة كالفقر والتخلف وقصور الحوكمة. كما أعرب عن القلق لأن المخدرات لا تشكل التدفقات أو الأنشطة غير المشروعة الوحيدة، ولأن الجريمة المنظمة تجعل غرب أفريقيا أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي. وفي الختام، دعا المدير التنفيذي أعضاء المجلس إلى النظر إلى الحالة في غرب أفريقيا من منظور عالمي، ووجه الانتباه إلى الحقيقة المتمثلة في أن غرب أفريقيا ليست سوى معبرا للأنشطة غير المشروعة، وأن المخدرات توجه إلى أوروبا. وحث البلدان الغنية على أن تتوقف عن استخدام غرب أفريقيا كمكان للتخلص من الأسلحة والنفائات والأدوية المزيفة<sup>(٢١٣)</sup>.

#### ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩: البيان الرئاسي بشأن الأمن والتحديات التي تواجه التنمية في غرب أفريقيا

في بيان أدلى به الرئيس في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩<sup>(٢١٤)</sup>، لاحظ المجلس مع الارتياح التقدم المتواصل الذي تشهده حالة السلام والأمن عموماً في غرب أفريقيا. غير أن المجلس أشار ببالغ القلق إلى تجدد عمليات التغيير غير الدستوري للحكم والاستيلاء على السلطة بطرق غير ديمقراطية، وأكد من جديد أهمية الإسراع باستعادة النظام الدستوري بطرق منها تنظيم انتخابات مفتوحة وشفافة. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء هشاشة التقدم المحرز، وبشكل خاص إزاء الأخطار المتنامية أو المستجدة التي تهدد الأمن في غرب أفريقيا، وأبرزها الأنشطة الإرهابية في شريط منطقة الساحل، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، مما يشكل تهديداً لاستقرار الإقليمي الذي يحتمل أن يؤثر سلباً على الأمن الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس عن قلقه من آثار الأزمة الاقتصادية

باكاسي من نيجيريا إلى الكاميرون، يركز البلدان الآن جهودهما على التعجيل بعملية ترسيم الحدود<sup>(٢١٥)</sup>.

وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا<sup>(٢١٦)</sup>، شدد الممثل الخاص للأمين العام على التقدم المحرز في حالة السلام والأمن عموماً في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة التطورات الإيجابية المسجلة في الانتعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والتقدم في مجال الحوكمة وسيادة القانون. وأعرب عن رأي مفاده أن التزام قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا هو شهادة على الإرادة السياسية القوية لقادة دول غرب أفريقيا وشعوبها للاضطلاع باستمرار بدور طليعي في جهود السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً. وأبلغ المجلس أن هذا الأمر أدى إلى تراجع العنف ومن حيث النطاق والمستوى في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وأنه لا يوجد حالياً أي نزاع مسلح مفتوح في غرب أفريقيا. إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا، بما في ذلك تحديات تجدد التغيير غير الدستوري أو العنيف للحكومات بوصفه أحد أخطر التهديدات، وإصلاح القطاع الأمني، والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية<sup>(٢١٧)</sup>.

وأفاد المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأن حجم الاتجار بالمخدرات عبر منطقة غرب أفريقيا أخذ في الانخفاض على ما يبدو بصورة كبيرة، لكن

(٢١٠) S/PV.6073، الصفحات ٢ و ٤ .

(٢١١) S/2009/332.

(٢١٢) S/PV.6157، الصفحات ٢-٦ .

(٢١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٢١٤) S/PRST/2009/20.

لا يزال يساوره بالغ القلق إزاء الحالة في غينيا التي قد تشكل خطراً على السلام والأمن على الصعيد الإقليمي في أعقاب أعمال القتل التي وقعت في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما أطلق فرد من الجيش النار على مدنيين يشاركون في اجتماع حاشد. وأدان المجلس بشدة أعمال العنف التي تفيد التقارير بأنها تسببت في مقتل أكثر من ١٥٠ شخصا وجرح المئات وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك وقوع العديد من عمليات الاغتصاب والجرائم الجنسية ضد النساء، فضلا عن الاعتقال التعسفي لعدد من المتظاهرين السلميين وزعماء أحزاب المعارضة.

العالمية على اقتصادات غرب أفريقيا، نظرا لأن المنطقة تواجه أصلا تحديات في سبيل التنمية، من قبيل تزايد انعدام الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وبطالة الشباب. وشجع المجلس على أن تواصل المؤسسات المالية والشركاء في التنمية الإسهام في التخفيف من الآثار السلبية لتراجع النمو الاقتصادي وغير ذلك من العوامل المزعجة للاستقرار في غرب أفريقيا.

### ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: البيان الرئاسي بشأن الحالة في غينيا

في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩<sup>(٢١٥)</sup>، أعرب المجلس، في جملة أمور، أنه

(٢١٥) S/PRST/2009/27.

### الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

| الجلسة وتاريخها                        | البند الفرعي  | وثائق أخرى | الدعوات   | المتكلمون  | القرار والتصويت<br>المؤيدون - المعارضون - الممتنعون   |
|--|---|------------|-----------|--|---|
| ٦٠٧٣<br>٢١ كانون الثاني/<br>يناير ٢٠٠٩ | تقرير الأمين العام عن<br>مكتب الأمم المتحدة<br>لغرب أفريقيا<br>(S/2009/39)  |            | المادة ٣٩ | الممثل الخاص<br>للأمين العام<br>ورئيس مكتب<br>الأمم المتحدة لغرب<br>أفريقيا                              | الممثل الخاص<br>للأمين العام<br>ورئيس مكتب<br>الأمم المتحدة لغرب<br>أفريقيا                                 |
| ٦١٥٧<br>٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩              | تقرير الأمين العام عن<br>مكتب الأمم المتحدة<br>لغرب أفريقيا<br>(S/2009/332) |            | المادة ٣٩ | الممثل الخاص<br>للأمين العام،<br>والمدير التنفيذي<br>لمكتب الأمم المتحدة<br>المعني بالمخدرات<br>والجريمة | الممثل الخاص<br>للأمين العام،<br>والمدير التنفيذي<br>لمكتب الأمم<br>المتحدة المعني<br>بالمخدرات<br>والجريمة |

| الجلسة وتاريخها                        | البند الفرعي  | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|--|---|------------|---------|-----------|---|
| ٦١٦٠<br>١٠ تموز/يوليه<br>٢٠٠٩          | تقرير الأمين العام عن<br>مكتب الأمم المتحدة<br>لغرب أفريقيا<br>(S/2009/332) |            |         |           | S/PRST/2009/20                                    |
| ٦٢٠٧<br>٢٨ تشرين الأول/<br>أكتوبر ٢٠٠٩ |   |            |         |           | S/PRST/2009/27                                    |

## ١٦ - الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

### عرض عام

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، زار أعضاء المجلس تشاد

في ما يتعلق بالحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية، كجزء من بعثة المجلس إلى أفريقيا<sup>(٢١٨)</sup>.

ومدد المجلس مرتين ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لفترة ١٢ شهرا، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠<sup>(٢١٩)</sup>.

٤ شباط/فبراير و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨:

بيان رئاسي بشأن الهجمات التي ارتكبتها جماعات مسلحة ضد الحكومة التشادية

في البيان الرئاسي الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨<sup>(٢٢٠)</sup>، أدان المجلس بقوة، في جملة أمور، الهجمات التي ارتكبتها جماعات مسلحة ضد الحكومة التشادية، وأهاب

(٢١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: هذا الجزء، القسم ٤٠، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.

(٢١٩) القراران ١٨٣٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦١ (٢٠٠٩) على التوالي. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

(٢٢٠) S/PRST/2008/3.

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة، بما فيها جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(٢١٦)</sup>، واتخذ قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية بشأن الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية. وركز المجلس على الحالة الأمنية المتقلبة في شرق تشاد وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وأثرها السلبي على الحالة الإنسانية في المنطقة. وأشرف على نشر وجود متعدد الأبعاد أسندت إليه ولاية تشمل، في جملة أمور، حماية العمليات الإنسانية والأشخاص المشردين داخليا. وركز المجلس أيضا على الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة ضد حكومة تشاد وتنفيذ اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ واتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩<sup>(٢١٧)</sup>.

(٢١٦) الجلسة ٥٩٧٥، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢١٧) وقعت حكومتا تشاد والسودان على اتفاق داكار واتفاق الدوحة (S/2009/249، المرفق) بهدف نزع فتيل التوتر ووقف الدعم المقدم من كلا الطرفين إلى المتمردين. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر دراسة الحالة في هذا الجزء بشأن الحالة في تشاد والسودان.